دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة*

أ. أحمد شقرون

قسم الترجمة جامعة الجزائر

* **Source :** Guy Pervillé, « Le rôle de la colonisation de peuplement dans la politique de la France en Algérie et dans l'organisation de la colonie », in Actes du colloque Colonies, territoires, société, , l'enjeu français, Ed. L'Harmattan, Paris, 1996.

ملخص

إن معيار الاستيطان الاحتلالي قد أهمل على العموم، بل أفرغ من مفهوم الاحتلال كما هو متعارف عليه اليوم في فرنسا.

هذا مع العلم أن الجزائر كانت من أهم مستعمرات الاستيطان الأوربي وأندرها، خلال الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الثانية، من 1830 إلى 1962.

لقد بالغ مؤسسو المستعمرة في الاعتماد على الاحتلال الاستيطاني للسيطرة على الأراضي الجزائرية واحتواء أهلها، إلّا أنّ الحيوية الديمغرافية لهؤلاء، رغم الوفايات والحروب، فنّدت نظريات المستعمرين "الاستيطانيين" وأحبطت حساباتهم. فالاحتلال الاستيطاني فشل كما فشل الاحتلال العسكري. هذا ما يتناوله هذا المقال المترجم.

عوامل الاستيطان في الجزائر:

هل كانت فرنسا في حاجة إلى استيطان الجزائر في القرن التاسع عشر، وهل كانت قادرة على ذلك؟ إن المعطيات الديمغرافية تستوجب إجابة بالنفي. لقد أبدت فرنسا، منذ بداية توسعها البحري في القرن السادس عشر، رغبة في إرسال مهاجرين وراء البحر أقل عدداً من أية دولة أوربية أخرى[1]. الانخفاض المبكر لمعدّل الولادات، عقب 1815، سرعان ما حرمها من كلّ فائض من شأنه تدعيم تيّار ملحوظ للهجرة وأن معظم الفئة القليلة من

المهاجرين توجهت صوب الولايات المتحدة والدول الحديثة للعالم الجديد.

إن الاستيلاء على الجزائر، من قبل حكومة الاستعراش (مملكة البوربون) في 5 جويلية 1830، لم يحمل في طياته مشروعا مسبقا للضم والاحتلال.

فهذا الاحتلال ناتج عن سياسة النفوذ الدّولي والسّياسة الداخلية [لفرنسا][2]. إن ملكيّة جويلية، الناتجة عن معارضة غزو الجزائر"المُنْهِك للحُريّات"، لم تتجرأ بدورها على التخلي عن ذلك لنفس الأسباب.

فقد انتظرت إلى غاية جويلية 1834 لتعلن عن ضمِّ المحطات الفرنسية في شمال إفريقيا، مع الرغبة في الاكتفاء بـ"احتلال جزئي". غير أن الفشل في "السيطرة غير المباشرة"، على القادة المحليين قد أجْبرها، في ديسمبر 1840، على الاختيار بين الاحتلال الكلّي أو الانسحاب الكلّي (الذي قد لا يتحملّه الكبرياء الوطني).

ورغم هذه التردّدات الطويلة، توجّه مهاجرون فرنسيون صوب الجزائر منذ 1830. وكانوا يتكونون في معظمهم من مضاربين بالممتلكات المهجورة ومن أصحاب المتاجر والمزارعين. غير أنه كان يوجد بعض المقاولين الحقيقيين للاستيطان، هؤلاء

"المعمرون ذوو القفّازات الصفراء"* أو البورجوازيون الرأسماليون، الذين أقاموا عائلات من الفلاحين الأوربيين إلى جانب مزارعين عرب (métayers arabes)، وحاولوا، تكييف النموذجين العتيقين للإقطاع والاستثمار الزراعي في الجزائر. غير أن هذا الاستيطان في ضواحي مدينة الجزائر كاد أن يقضي عليه الأمير عبد القادر بهجوم 1939.

إن قرار الاحتلال الكلي للجزائر، المتخذ في ديسمبر 1840، هو الذي دفع بالدولة الفرنسية إلى تنمية الاستيطان بصفة منتظمة عن طريق إقامة قرى لفلاحين فرنسيين على أراض عمومية. وكما شرحه الجنرال بيجو (Bugeaud)، فإنه لا يمكن احتلال الجزائر إلا "بالسيّف والمحراث"[3]: إن إقامة أكبر عدد ممكن من الفرنسيين كان السبيل الأوحد للحفاظ على الغزو دون الإبقاء الدائم على ثلثي الجيش الفرنسي. كما كان أحسن السّبل لاستثمار المستعمرة وإعطائها، بالتّالي، الهدف الإيجابي الذي كانت تفتقر إليه!

* : أرغمت الثورة الفرنسية المصادفة لغزو الجزائر (1830)، عددا كبيرا من الاستقراطيين المعارضين لها الثورة على الفرار إلى الجزائر حيث بادروا إلى إنشاء عدّة مزارع بأراضي متيجة الخصبة. وقد أطلق عليهم الجنرال بيجو هذا الإسم استخفافا بهم، وقد غادروا الجزائر في مطلع القرن العشرين، لاسيما تحت تأثير اليسار الفرنسي (المترجم).

وفضلا على ذلك فإن الأمر كان يقتضي أن تمتلك فرنسا وسائل وسبل استيطان الجزائر، بإرسالها مهاجرين يضاهي عددهم أو يزيد عدد السكان الأصليين (المقدرين من قبل المؤرخ غزافيي ياكونو "Xavier Yacono" بثلاثة ملايين، في 1830). كانت السلطات الفرنسية تتمنى إعادة تحويل، إلى الجزائر، المهاجرين الفرنسيين والأجانب الذين كانوا يبحرون من الموانئ الفرنسية نحو العالم الجديد، لاسيما وأن التضخم النّسبي لسكان الأرياف، والتوترات الاجتماعية الشديدة الناتجة عن الثورة الصناعية، كانت تبعث على الاعتقاد بأن فرنسا في حاجة إلى متنفّس (exutoire) لفائضها من السكان. وعقب الأزمة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية لعام 1848، أقامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الثانية 20.000 مهاجراً في الجزائر (أغلبهم من العمّال البارسيين البطالين) والذين لم يستقر منهم سوى النّصف.

غير أنّه بعد ذلك بقليل، أدى رجوع الازدهار الاقتصادي، ابتداءً من 1852، إلى تبديد ظاهرة الفائض السّكاني (surpeuplement). لقد بينت مقارنة نتائج الإحصاء لعامي 1846 و 1856 أن عدد السكان الفرنسيين قد توقّف عن النمو بسبب عوامل الأزمات الاقتصادية، الحروب، وأثار وباء الكوليرا على نسبة الولادات والوفيات. فالسكان الأوربيون القليلون المقيمون في الجزائر (حيث لأول مرّة، فاق معدل الولادات على الوفايات)،

كانوا يتكوّنون من عدد مماثل من الأجانب والفرنسيين. فالسؤال الذي كان يمكن طرحه آنذاك هو: هل ستصبح الجزائر فرنسية في يوم من الأيام؟

لقد شكت بعض الشخصيات النيّرة في ذلك. في 1860، قدِم نابوليون الثالث إلى الجزائر للإعلان أن واجب فرنسا الأول هو العمل على سعادة الثلاثة ملايين من العرب. لقد أقنعه العديد من المستشارين "أصدقاء الأهالي" من ضمنهم إسماعيل عربان (Ismaïl Urbain) – بأن الجزائر لا ينبغي أن تكون مستعمرة، بل "مملكة عربية"، وإن الاستيطان يجب أن يكون محدودا لأن "الفلاح الحقيقي في الجزائر، والمزارع هو الأنديجيني (ابن البلد)، فالاستيطان الرّيفي هو مفارقة مزدوجة، سياسية واقتصادية"[4]. لقد فضّل الامبراطور الاستيطان الرأسمالي الكبير على الاستيطان الصغير المدعّم من قبل الدولة، وأوصى بمزج المصالح الفرنسية والأنديجينية.

إلا أن سياسته أثارت معارضة شديدة من قبل "**الاستيطانيين**" (colonistes)، دعاة الاستيطان غير المحدود والذّين ضَمُّوا إلى قضيتهم كل المعارضين للنظام (من جمهوريين، ليبراليين وكاثوليكيين). إن الصحافي الليبرالي، بريفوست برادول (Prévost-Paradol)، الذي استحوذت عليه فكرة التراجع الديمغرافي لفرنسا قد توصّل بغرابة، في 1868، إلى أن السّكان في حاجة إلى أراض (espaces)

للتكاثر. ففي كتابه "فرنسا الجديدة"[5]. يرى أنه من الملحّ أن "توضع في إفريقيا قوانين تنصّ كليّا على توسع الاستيطان الفرنسي، وترك العرب فيما بعد، يخوضون معركة الحياة، بصفة متكافئة. لا ينبغي أن تكون إفريقيا محطّة (comptoir) مثل الهند، ولا ثكنة وميدان لتدريب جيوشنا، ولا أكثر من ذلك حقلا للاختبار "للناسّ الخيّرين" (philanthropes). إنّها أرض فرنسية ينبغي الإسراع في إعمارها وامتلاكها وزرعها من قبل الفرنسيين، إذا أردنا يوما أن تكون إلى جانبنا في تدبير الشؤون الإنسانية".

وحسب أحد منظري "الاستيطانيين" أمثال الدكتور وارنيي (Warnier) والاقتصادي جول دوفال (J. Duval)[6]، فإن الاستيطان ظاهرة تاريخية حتمية وقانونا طبيعيّا (قانون "الصراع من أجل الحياة") يحكم على "**الأجناس السفلى**" بالزّوال أمام "**الأجناس العليا**"، مثل ما هو عليه في أمريكا الشمالية أو أستراليا.

إن انخفاض عدد السّكان المسلمين المسجل في الجزائر 2.732.851 نسمة، في 1861، إلى 2.652.072 في 1866، و 2.125.052، في 1872 (عقب عدة سنوات من المجاعة التي تبعتها الانتفاضة الكبرى❖ في 1871)، قد يدعّم هذا الرأي.

منذ مارس 1870، تركت حكومة إميل أوليفيي (E. Ollivier) العنان للهيئة التّشريعية لإدانة سياسة "المملكة العربية".

❖: يتعلق الأمر بثورة المقراني (المترجم).

لقد وجدت سياسة فرنسا الجزائرية من جديد المبدأ الذي قامت عليه من 1840 إلى 1860 والمتمثل في ادماج الجزائر عن طريق الاستيطان. بعد ذلك، جاءت الجمهورية الثالثة –وارثة الجمهورية الثانية، التي أعلنت الجزائر جزءا من التراب الوطني [الفرنسي] بدستور 1848 - والذي كرّسته بصفة دائمة. وعلى مدى 70 سنة، عجزت على تكييف سياستها الجزائرية مع التطور المفاجئ للأحداث.

النتائج: "أرض فرنسية، مأهولة، مملوكة ومزروعة من قبل الفرنسيين؟".

كانت تقوم السياسة "الاستيطانية" على المسَلَّمة (postulat) التي تقول أن السكان الفرنسيين يمكنهم أن يصبحوا أغلبية في الجزائر. إلاّ أن الأحداث فنّدت هذه الأخيرة. صحيح أن عدد السكان الفرنسيين قد تضاعف أكثر من 10 مرات بين 1856 (92.750 نسمة) و 1954 (قرابة المليون نسمة)، غير أن نصف هذه الزيادة يعود إلى إدماج المهاجرين الأجانب وأطفالهم. لقد كانت الجزائر، منذ 1830، مستعمرة أوروبية أكثر منها فرنسية. في عام 1851، فاق عدد السكان الفرنسيين، قليلا، عدد الأوروبيين. ليتوقّف في عهد الإمبراطورية الثانية. إن التجنّس التلقائي للأطفال المولودين فوق الأراضي الفرنسية (قانون 26 جوان 1889) هو الذي وحده سمح للسكان الفرنسيين باستيعاب السكان الأجانب. إن

عدَد السكان المدعوون بالأوروبيين (الذين يشملون المواطنين الفرنسيين والأجانب الأوروبيين، غير المجنسين، فضلا عن اليهود المجنّسين جماعيا بمرسوم كريميو الصّادر في 24 أكتوبر 1870، وبعض المسلمين الذين اختاروا الجنسية الفرنسية الكاملة) قد تضاعف من سنة 1866 (250.000 نسمة) إلى سنة 1891 (500.000)، وتضاعف مرّة أخرى من 1891 إلى 1954.

وهكذا ينشأ "شعب جزائري" (الذي لم يطلق عليه بعد، إسم "الأقدام السوداء") والذي طالب بعض عناصره بـ "جزائر حرّة" ضد تحرّر اليهود الجزائريين وضد وصاية الوطن الأم، في نهاية القرن التاسع عشر. غير أن تطور النّسبة العددية بين "الشعب الجزائري". والسّكان الجزائريين قد أجبر هذه الوطنية الاستعمارية على الذّوبان في الوطنية الفرنسية[7].

وعليه، وخلافا للتوقعات، فإن عدد السكان المسلمين أخذ في الازدياد باستمرار (ولو بصفة غير منتظمة) ابتداء من إحصاء 1876.

لقد أدرك هذا العدد مستوى 1861 منذ 1881، ليتضاعف نصف قرن من بعد، في 1931. لقد ازداد عدد السكان المسلمين ليعادل ويفوق عدد الأوروبيين الذين استفادوا من نزوح (flux migratoire) هام إلى غاية بداية القرن العشرين. وعليه فإن نسبة السكان الأوروبيين بالنسبة لمجموع سكان الجزائر، بعد أن

انتقلت من 0٪ إلى 10٪ ما بين 1830 و 1870، ازدادت ببطء لتبلغ أوجّها (14٪) في إحصاء 1926، وتنخفض بعد ذلك، بوتيرة أكبر، لبلوغ 10٪ في 1954.

من الجدير ذكره أن العديد من المؤلفين "**الاستيطانيين**" لم يقّروا بهذه الحقيقة البديهية، في أول الأمر، معلّلين ارتفاع نتائج الإحصاءات بتحسين في دقّتها (التقريبيّة، في الواقع، إلى غاية 1936).

إن الطّبيبين طرابو وبطانديي (Trabut et Ttrabandier)، الأستاذين بمدرسة الجزائر العليا للطب، كانا يلحّان، إلى غاية 1898 على: "**أن الكسل المألوف للشعب العربي سيحكم عليه عاجلا أم آجلا بالزّوال أمام الأجناس الأكثر نشاطا**".

وعلى العكس، غيّر، فيما بعد، "**الاستيطانيون**" حجّتهم. فالجغرافي إميل فليكس روتييي (Emile-Félix Goutier) المتتبع لـ تطور الجزائر، من 1830 إلى 1930"[8]، قد جعل من الازدياد التزامني للسكان الأوروبيين والمسلمين دليلا قاطعاً على مزايا الاستيطان الفرنسي، الذي، "بدون شعور منه"، خلق شروطاً لتكاثر الأهالي، وذلك، على خلاف الاستيطان الأنغلوسكسوني في أمريكا الشمالية وأستراليا.

وعلى مستوى السّيطرة على الأراضي، على أية حال، فإن استيطان الجزائر كان فاشلا، إذ أن معظم السكان المهاجرين

استقروا في المدن. ورغم سياسة انتظامية للاستيطان الريفي عن طريق إنشاء القرى، فإن سكّان المدن (المحدّدين، منذ 1926، بقائمة الـ "46" بلدية الأكثر كثافة) قد تدعّموا بنسبة 60٪ في 1871، 71,4٪ في 1926، وبـ 80٪ في 1954. لقد ازداد عدد سكان المدن من الأوروبيين، رغم ذلك، بالتفوق العددي إلى غاية 1906، ليبلغ أقصاه في 1926، قبل أن يتراجع. منذ ذلك التاريخ، وجِدَت عدّة قرى شبه خالية من المعمّرين بحيث أُعيدَ إعمارها من قبل الأهالي. ترَكّزت إقامة الأوربيين بصفة متنامية في المدن، لاسيما في المدن السّاحلية، وعلى وجه الخصوص في الشّق الغربي من البلاد.

سيمكنهم هذا التجمّع من العيش لفترة طويلة فيما بينهم والاعتقاد بأنهم بين ذويهم في مقاطعة فرنسية. لكن بعد الحرب العالمية الأولى، لاسيما بعد 1930، توجَه فائض السكان من المسلمين نحو المدن وأحاطوها "بمدن قصديرية" غير صحية (insalubres). في 1926، كان الأوربيون لا يزالون يمثلون نصف مجموع سكّان المدن. لكن منذ 1931، لم يمثلوا الأغلبية إلاّ في تجمعات مدن وهران (78,7٪)، سيدي بلعباس (66,4٪)، الجزائر (66,4٪) وعنّابة (55,4٪). في 1954، أصبحوا لا يمثلون سوى ثلث سكّان المدن مع أغلبية طفيفة في مدينة وهران.

إن الانتصار الوحيد للاستيطان الفرنسي في الجزائر هو، بدون جدال، وضع اليد على الأملاك ومحاصيلها. منذ حوالي قرن،

شجَعت السّلطات الفرنسية مصادرة الأراضي من طرف المواطنين الفرنسيين، بتوسيع الأملاك العمومية على حساب الملكيات الأهلية من أجل إعادة توزيعها على كبار المعمرين الفرنسيين وعلى صغار المعمرين المجمّعين في القرى، وبالعمل على تيسير تكوين الملكية العامة، والقضاء على الشيوع والصّفقات العقارية.

بفضْل الاستيطان الرسّمي والصفقات الخاصة، اتّسعت رقعة الملكية الاستيطانية حتى غاية 1938، لتنخفض قليلا فيما بعد. بانطلاقها من 480.000 هكتار في 1870، بلغت هذه الأخيرة 2.345.000 في 1930 و2.726.700 في 1950؛ بينما بلغت الملكية الخاصة للأهالي 7.562.977 و 7.349.100 هكتار.

إن نسبة المساحة الفلاحية المستحوذ عليها من قبل المعمرين (حوالي 25٪) قد تبدو معقولة إذ أغفلنا أنّ هؤلاء لا يمثلون سوى 2٪ من مجموع الفلاحين في 1950. فبينما كان عدد المتلكات والمزارع الأوروبية في انخفاض، كان عدد الملاّك المسلمين في ازدياد (فيما يخص مساحة محدودة). ونتيجة لذلك، فإن معدل المساحة للمزرعة الأوروبية كان يفوق 10 مرات معدل المزرعة الأهلية في 1950 (127,76 هكتارا و 11,65 هكتارا).

إن عدم المساواة في اقتسام الأراضي كان أكثر جلاءً في بعض نواحي الاستيطان المبكر، لاسيما الأكثر خصوبة. وحسب الجغرافي هيلدبار إيسنار (Hildebert Isnard)، فإن روَابي الساحل

الجزائري كانت شبه فارغة من السكان الأهليين بين 1840 و 1854. وبعد مرور قرن من الزّمان، أصبح الأوروبيون والأهالي يملكون على التوالي 85٪ و 15٪ من مجموع الأملاك المحجوزة[9]. كما أن 60٪ من أراضي متيجة (عالية الخصوبة) انتقلت إلى أيادي المعمرين.و في مقاطعة عين تيموشنت، بناحية وهران، كان الأوروبيون يملكون، في 1960، 65٪ من الأراضي الفلاحية و 90٪ من أحسن الأراضي المخصّصة للزراعة الأحادية للكروم، بينما لا يمثلون سوى 15٪ من السكان[10].

إن الفلاحة الأوروبية، المدّعمة بالأجهزة والعتاد، كانت تنتج معظم المنتجات الفلاحية (55٪ من الإنتاج الحيواني والنباتي و 66٪ من الإنتاج النباتي للجزائر في 1950) بالإضافة إلى المنتجات المسوّقة (مجموع الخمور).

كانت فئة قليلة من كبار وصغار الملاّك المسلمين تضاهي المعمرين. غير أن طبقة الفلاحين الصّغار المحرومين من التعليم، القروض والتجهيزات، كانت تعيش في بؤس متنام على قطع أرضية صغيرة، كما أجبر أفرادها على العمل كمزارعين "بّالخمّاسة" أو كزراعيين في المزارع الكبيرة (للمسلمين أو الأوروبيين). إن استعانة المعمرين باليد العاملة الأهلية كان مألوفا في الأملاك الكبيرة منذ بداية الاحتلال. إن تأخر تعميمها يعود إلى الرغبة في ترقية الملكية العائلية الصغيرة واللّجوء إلى أجراء إسبان وإيطاليين. غير أن هذا

التعميم قد فرضه تمركز الملكية الاستيطانية ونزوح سكّان الريف الأوروبيين قبل أن تحدّ مكْننة الأملاك الكبيرة من استخدام العمّال الأهليين. من المبالغ فيه الاعتقاد بأن الاستيطان قام، دوما وفي كل مكان، على استغلال مطرّد لهذه اليد العاملة الرخيصة، بل تكيف مع التطور غير المتوقع للسّكان المسلمين. إلاّ أنه يبقى صحيحا أن استحواذ المعمرين على جزء غير متناسب (disproportionne) من الأراضي الجزائرية قد خلق علاقات الهيمنة والتّبعيّة بين فئتي السكان المتجاورين.

إن الوضعية الاستيطانية الجزائرية كانت النتيجة الشبه إرادية لِتَدَخُلِيَّة عشوائية (interventionnisme inconsidéré)[11].

إن التوهم بأن الاستيطان يكفي لجعل الجزائر فرنسية قد تسبب في عواقب سياسية وخيمة، كما كتبه بحقّ فرحات عباس في "بيان الشعب الجزائري" (10 فيفري 1943): "إن إقامة هؤلاء الأوروبيين تعدّ السّمة الرئيسية لتاريخ الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي. إن الجزائريين، أي العرب -البربر، يحتلون الدرجة الثانية بالنسبة لانشغالات السلطات العمومية"[12].

إن التحذيرات التي عبّرت عنها العقول النيّرة، مثل ألكسي سدي طوكفيل (Alexis de Tocqueville) منذ 1857، (على أساس طريقتنا في معاملة الأهالي يتوقّف، بصفة خاصة، مستقبل هيمنتنا في إفريقيا")[13]. ويقول بول لورغوس -بوليو في 1897 ("إنّ الشيء

المتأكد منه هو النمّو الكبير للسّكان الأهليين في الجزائر. إن أكّدنا على هذه الأرقام فلأنها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا. [...] فعلينا أن نستميل العرب قبل فوات الأوان..."[14]. هذه التحذيرات لم تؤخذ في الحسبان.

لقد استطاعت فرنسا أن تعزز مستعمرتها بالتّجنيس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر، و"بالفَرْنَسَة" الجماعية (La francisation en bloc) لليهود الجزائريين (رغم معارضة تيار عنيف "مضاد لليهودية" الذي نجَح مؤقتا من 1940 إلى 1943). غير أنها لم تفلح في إضفاء مضمون سياسي على الجنسية الفرنسية الممنوحة، منذ 1865، إلى الأهالي المسلمين. إن "التجنيس"الفردي، أي اكتساب المواطنة الفرنسية التي تقتضي التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية أو الأعراف القبائلية، قد اعتبر بمثابة رِدَّة (كُفر) أو جحود، ولم يجذب سوى بعض الآلاف من الأشخاص (حوالي 10.000، بما فيهم العائلات، في 1962). إنّ الإصلاحات التي كانت تسعى لمنح الحقوق السياسية لبعض الفئات النخبوية دون التخلي عن قانونهم للأحوال الشخصية، أولا في هيئة انتخابية خاصة لانتخاب ممثلين عن الأقلية في المجالس المحلية، ثم في نفس الهيئة للمواطنين الفرنسيين، قد تأخرت بسبب معارضة منتخبي المستعمرة، الذين كانوا يخشون على امتيازاتهم وعلى السيادة الفرنسية في حالة اعتماد قانون العدد (La loi du nombre).

أخيرا، في 1943، أدان "بيان الشعب الجزائري"، الموقّع من قبل غالبية المنتخبين المسلمين، أدان رسميا السياسة الاستعمارية والاندماجية الزائفة التي تحابي السكان الأوروبيين. لقد طالب البيان بإقامة دولة جزائرية بمشاركة مباشرة وفعّالة للعنصر المسلم. لقد رفضت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، برئاسة الجنرال ديغول*، العدول عن مبدأ الجزائر فرنسية، إلاّ أنها حاولت، لأول مرّة، تجسيد هذا المطلب على أرض الواقع بواسطة سياسة شاملة، تهدف في ذات الوقت، إلى إرضاء المطالب النخبوية والعمل بسرعة على رفع الظروف المعيشية للجماهير إلى مستوى يضاهي مستوى فرنسي الجزائر وفرنسا[15].

كانت هذه الفرصة الأخيرة لسياسة الاندماج، لكنها جاءت متأخرة. إن الأولويات المالية لفرنسا وتسارع النمو الديمغرافي للسكان المسلمين قد حال دون نجاح هذه الأخيرة في صدّ الجماهير [المسلمة] عن الرّوح الوطنية الجزائرية.

* : عقب عودته إلى باريس من زيارته الاستطلاعية إلى الجزائر في 06 جوان 1958، أباح ديغول لرئيس ديوانه، آنذاك، بيار لفران (Pierre Lefran): "يستحيل علينا الاحتفاظ بالجزائر، صدّقني فأنا الأول من يحوز في نفسه ذلك، لكن نسبة الأوربيين ضعيفة جدا" كما صرّح للنائب الديغولي آلان بيرفيت (Alain Peyrfitte)، سنة من بعد (09 مارس 1959)، حول معارضته وتخوّفه من اندماج المسلمين وإقامتهم في فرنسا:
« Mon village ne s'appellerait plus Colombey-Les Deux-Eglises mais Colombey-Les Deux-Mosquées ! ».(2004/10/31 (جريدة "لوموند"، (المترجم).

عندما أثارت الحرب الجزائرية الشكوك حول إمكانية اندماج هذا البلد النّامي في فرنسا[16] ظهرت مشاريع فدرالية ما بين المجموعات القائمة على الأقاليم (مثل القانون – الإطار لـ 1957 – 1958)، كما ظهرت خطط للتقسيم (خطط هرسان* Hersant في 1957، بيريفيت Peyre fitte، في 1961)[17]، حيث اعتبرها بعض عناصر المنظمة المسلحة السرية (O A S)، المخرج الأخير في 1962. وفي واقع الأمر، فإن أي "حلّ إسرائيلي" أو "جزء من الإقليم الوهراني" (Réduit oranais) لن يكون قابلا للحياة: إن النمو الضعيف للسكان الأوروبيين يحكم عليهما بالفشل المسبق. وحسب نتائج إحصاء 31 أكتوبر 1954، يظل عدد السكان الأوروبيين متفوقا قليلا في دائرة وهران (50,7٪)، ومتقاربا في دائرة مدينة الجزائر (45,8٪). بينما كان يبلغ هذا العدد حوالي الربّع في دائرتي سيدي بلعباس (25,2٪) بالغرب، وعنّابة (23,2٪) بالشرق. كما أن عدد الأوربيين لا يتعدى معدل 10٪ إلاّ في حوالي (10) دوائر أخرى من بين 72 دائرة[18]: محمدية (Perrégaux)، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم ومعسكر المحيطة بمحور وهران - سيدي

* : في 28 فيفري 1957م قدّم النائب روبار هرسان اقتراحا إلى الحكومة يوصي "بتطبيق سياسة شاملة، من أجل حلّ المشكل الجزائري نظرا لمعطياته الديمغرافية، الاقتصادية والسياسية". وفي الواقع، يهدف هذا الاقتراح إلى تقسيم الجزائر إلى 03 مناطق: الإقليم التلمساني الصغير، جمهورية قسنطينة ذات الحكم الذاتي، والإقليم الفرنسي الذي يشمل الأقدام السوداء والجزائريين المسلمين الموالين لسياسة فرنسا (المترجم).

بلعباس): البليدة والدار البيضاء (قرب مدينة الجزائر)، سكيكدة، قسنطينة، وسطيف [...]. إن تقسيمها عرقيا كان قد يؤدي بالجزائر إلى الاحتلال الجزئي الذي فشل فشلا ذريعا بين 1830 و1840[19].

وهكذا فإن جهل العوامل الديمغرافية كان عاملا حاسما في ارتكاب الأخطاء الرئيسية للسياسة الفرنسية الجزائرية وإخفاقها في النّهايّة.

Références bibliographiques

1- Cf. Jean Meyer, Jean Tarrade, Annie Rey-Goldzeiguer et Jacques Thobie, Histoire de la France coloniale, t.1, Des origines à 1914, Paris, Armand Colin, 1991.
2- Cf. Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, t.1, Conquête et colonisation (1827-1871), Paris, Presses Universitaires de France (PUF), 1964.
3- Bugeaud (maréchal), Par l'épée et par la charrue, Ecrits et discours présentés par le général Azan, avant-propos de Charles-André Julien, Paris, PUF, 1948.
4- Ismaël Urbain, cité par Charles Robert Ageron : « L'Algérie algérienne sous Napoléon III : Ismaël Urbain », dans L'Algérie algérienne, de Napoléon III à de Gaulle, Paris, Sindbad, 1980, P.26 ; cf. la thèse d'Annie Rey-Goldzeiguer, Le royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III, 1861-1870, Alger, SNED, 1977 ; et sa contribution à l'Histoire de la France coloniale, t.1, PP. 317-552.
5- Lucien Anatole Prévost-Paradol, La France nouvelle, Paris, 1868, réédition, Genève, Slatkine reprints, 1979, PP.415-419.
6- Cf. la thèse de Jacques Valette, « Jules Duval (1813-1874), socialisme utopique et idée coloniale », Université Paris I, 1975.
7- Cf. Charles Robert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine, t.2, 1871-1954, Paris PUF, 1979.
8- Cahiers du Centenaire de l'Algérie, n°3. Il reprit les mêmes idées dans L'Afrique blanche, Paris, Fayard, 1939.
9- Cf. les thèses de Hildebert Isnard, La vigne en Algérie, Gap Ophrys, 1947, et la réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja, Alger, 1950.
10- Michel Launay, Paysans algériens, la terre, la vigne et les hommes, Paris, Le Seuil , 1963, PP.61-68.
11- Voir les conclusions de la thèse de Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France, 1871-1919, t.2, Paris, PUF, 1968 ; et celle du livre de Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, 1963 (coll. Que Sais je ?, n° 802).
12- Textes du « Manifeste » dans le Mouvement national algérien, textes 1912-1954, présentés par Claude Collot et Jean-Robert Henry, Paris, L'Harmattan, et Alger, OPU, 1978, PP. 155-165.
13- Alexis de Tocqueville, De la colonie en Algérie, textes et présentés par Tzvetan Todorov, Bruxelles, Complexe, 1988, P.178.
14- Paul Leroy-Beaulieu, L'Algérie et la Tunisie, Paris, 1897.
15- Cf. Guy Pervillé, « La commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France », dans les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, Paris, Editions du CNRS, 1986.

16- Dés juin 1954, Alfred Sauvy trouva le général de Gaulle « résigné à l'abandon », parce que « le maintien de l'Algérie française et son développement auraient entraîné un coût trop élevé » (Alfred Sauvy, L'Europe submergée, Sud-Nord dans 30 ans, Paris, Dunod, 1987, P.132).

17- Voir le livre d'Alain Peyrefitte, faut-il partager l'Algérie ?, Paris, Plon, 1961, commandé par le général de Gaulle pour faire pression sur le FLN.

18- Il s'agit des arrondissements de 1959, plus nombreux qu'en 1954. A moins de regrouper avec les Européens les Musulmans algériens ayant pris parti contre le FLN (plus de 200.000 hommes armés par la France en 1960).